كلمة سلطنة عُمان

أمام

المؤتمر الوزاري بشأن "العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني"

إلقاء

سعادة يوسف بن أحمد بن حمد الجابري

سفير سلطنة عُمان ومندوبها الدائم لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نوفمبر 2024م

معالي الرئيسين المشاركين

أعضاء الوفود الكرام.

نود في البداية، ان نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والرئيسين المشاركين لتنظيم هذا المؤتمر الوزاري، الثاني من نوعه، بشأن "العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها وبرنامج التعاون التقني"، مما يُتيح لنا وللمشاركين الفرصة لإجراء حوار وتبادل التجارب والمعلومات ذات الصلة بتطوير ونقل ونشر العلوم والتقنيات النووية وتطبيقاتها المرتبطة بتغير المناخ، والصحة، والسلامة الغذائية والأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، وغيرها من المجالات التي تسمح لكل الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منذ إنعقاد المؤتمر الوزاري الأول حول هذه المواضيع خلال الفترة من 28 إلى 30 نوفمبر 2018م، ومن خلال أعمال البحث والتطوير التي أجرتها الدول والوكالة والابتكارات التي حصلت، فإن التقنية النووية اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحلول المتاحة لمواجهة مشاكل وتحديات التنمية الشاملة والمستدامة. وقد أثبتت التقنيات النووية وتطبيقاتها نجاعتها وفعاليتها عندما تُستخدم بإنفراد أو مع تقنيات أخرى متقدمة في مجالات عده. فقد إستفادت سلطنة عُمان، منذ أن إنضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2009م، من مشاريع عديدة للتعاون التقني في مجالات الزراعة وسلامة الغذاء والصحة البشرية والبيئة، بالإضافة إلى الأمان الإشعاعي، حيث يُعتبر هذا المجال الأخير ركيزة أساسية لإستخدام التقنيات النووية.

وفي هذا الصدد، فإنه لا يفوتني إلا أن أشير إلى أن سلطنة عُمان قد وقّعت في شهر سبتمبر الماضي على وثيقة إطار التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2024 – 2029، وهي ثالث وثيقة إطار يتم توقيعها. وتتضمن هذه الوثيقة النتائج المرتقبة من خلال تنفيذ مشاريع التعاون التقني الوطنية. وإننا نرى أنه قد يكون من المناسب أن تؤخذ بعين الاعتبار مستقبلا عند تحضير وثائق اطار التعاون التقني برامج الوكالة الاقليمية والدولية التي تندرج في استراتيجيتها للتعاون التقني.

معالي الرئيسين المشاركين،

لقد أعربنا في البيان الذي ألقيناه أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورتها الثامنة والستين عن رغبة سلطنة عُمان بالانضمام إلى مبادرة "تسخير الذرة من أجل الغذاء"، حيث تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الدول على تعزيز الأمن الغذائي وإيجاد الحلول التي تتلائم مع احتياجاتها وظروفها من خلال تسخير فوائد التقنيات النووية وغيرها من التقنيات المتقدمة لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الآفات الحشرية وضمان سلامة وجودة الغذاء. إن الشراكة التي سوف تُقام مع مختلف الجهات المعنية، داخل سلطنة عُمان وخارجها، ستفضي إلى الإستفادة من مختلف أشكال وأنواع الدعم والتمويل.

وتماشياً مع أهداف هذه المبادرة وآلياتها، فإنه قد تم تنظيم في مسقط خلال الفترة من 6 إلى 17 أكتوبر 2024م، ورشة عمل وطنية تُسمى "بمختبر الأمن الغذائي 2024" والغرض منه هو تسخير الاستثمار المحلي والأجنبي لتعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير حزمة من الفرص الإستثمارية. وكما ان هذا المختبر كان يهدف إلى الوقوف على التحديات التي تواجه تنفيذ الخطة الخمسية لتنمية قطاع الزراعة والثروة السمكية. وقد نظمت هذا المختبر وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بالتعاون مع كل من وحدة تنفيذ رؤية عُمان 2040، والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات، والبرنامج الوطني للتشغيل، وكذلك مع شركات القطاع الخاص. وبالنسبة لمبادرة الوكالة، فإن أعمال هذا المختبر تُهيئ إلى ما هو مطلوب في مرحلة تقييم وضعية القطاع وتحديد احتياجاته وأولوياته وبياناته الأساسية.

إن بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات التي قُدمّت خلال هذا المختبر تُبين أن إجمالي الإستهلاك الأسري السنوي الغذائي بلغ ثلاثة مليار ريال عُماني في عام 2023 (ما يعادل حوالي ثمانية مليار دولار أمريكي)، منها مليار ريال عُماني فقط من إنتاج غذائي محلي بينما يتم استيراد باقي السلع الغذائية بقيمة إثنين مليار ريال عُماني. وإن هذه السلع كانت لإستهلاك سكان سلطنة عُمان الذين يصل عددهم خمسة ملايين نسمة.

معالي الرئيسين المشاركين،

لقد سلطت جائحة (كوفيد19) الضوء على الحاجة إلى إطار موحد لتحسين مراقبة الأوبئة والتصدي لها، كون أن هناك روابط وثيقة بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، مما يتطلب تعاوناً مستمراً وتواصلاً وتنسيقاً بين القطاعات ذات الصلة. وإن التقنيات النووية وتطبيقاتها لها دور بارز في الصحة البشرية والصحة الحيوانية والبيئة.

ومن هذا المنطلق، شرعت سلطنة عُمان في تعزيز قدراتها الفنية للوقاية من تفشي الأمراض الفيروسية والاستجابة لها مُستخدمة التقنيات النووية في مختبرات الصحة العامة بمركز مراقبة الأمراض والوقاية منها التابع لوزارة الصحة، والمختبر المركزي للصحة الحيوانية التابع لوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وقسم الأحياء الدقيقة بكلية الطب والعلوم الصحية بجامعة السلطان قابوس. وإن العمل جارٍ حالياً في وضع برامج متوافقة لرصد ومراقبة الأمراض الفيروسية المنقولة إلى الإنسان من الحيوانات وغيرها من الكائنات في إطار مشروع للتعاون التقني مع الوكالة الذي بدأ تنفيذه في عام 2022م. وتحتاج هذه البرامج المتوافقة إلى إنشاء منصات وبوابات إلكترونية لتبادل المعلومات والبيانات ومختبرات من المستويين 2 و3 في السلامة الحيوية لكشف وتشخيص جميع انواع مسببات الأمراض. كما أن هناك حاجة إلى مختصين في علم المعلومات الحيوية لتسلسل الجينوم من الجيل القادم (Next Generation Genome Sequencing)، وإن التدريب جارٍ في كل هذه المجالات.

كما أستضافت سلطنة عُمان المؤتمر الوزاري العالمي الثالث رفيع المستوى حول مقاومة مضادات الميكروبات في مسقط في الفترة من 24 إلى 25 نوفمبر 2022م، والذي هدف إلى تسريع وتيرة التعامل مع مقاومة مضادات الميكروبات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولتعزيز التعاون الدولي، والذي كان من أهم مخرجاته بيان مسقط الوزاري بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

معالي الرئيسين المشاركين،

بالتوازي مع مبادرة "أشعة الأمل"، فإن سلطنة عُمان قد أقامت مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان، يتبع المدينة الطبية الجامعية بمسقط، الذي افتُتِحَ في شهر يوليو 2021م. والذي يأتي إضافة إلى كل من مركز الأورام السرطانية في المستشفى السلطاني بمسقط وقسم الأشعة والتصوير الجزيئي بمستشفى جامعة السلطان قابوس بمسقط وقسم الطب النووي بمستشفى السلطان قابوس بصلالة. ويجمع هذا المركز الخدمات التشخيصية والعلاجية والبحث الأكاديمي والتدريب. إن نمط خدمات هذا المركز يرتكز على جميع التخصصات الطبية والاختصاصات المُساندة، وذلك لتحقيق التكاملية، مثل التغذية وعلم النفس والعلاج الطبيعي وإعادة التأهيل.

كما أن سلطنة عُمان لا تزال تبذل جهوداً كبيرة على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص لتأسيس مراكز لعلاج السرطان موزعة في أرجاء البلاد الشاسعة لتكون قريبة من المرضى أينما يتواجدون.

وختاماً، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن أملنا في أن تستمر الجهود المبذولة لدمج الابتكارات في التقنيات النووية وفي غيرها من التقنيات المتقدمة ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وشكراً معالي الرئيسين المشاركين.